قطاع الخزانة والاستثمار

يتولى قطاع الخزانة والاستثمار مسؤولية إدارة السيولة والاستثمارات المملوكة للبنك، إلى جانب تقديم مجموعة واسعة من المنتجات وحلول التحوط لعملائنا من الشركات والأفراد، ويساهم بنحو 22٪ من إجمالي دخل عمليات البنك.

أدار قطاع الخزانة والاستثمار السيولة في البنك بكفاءة واقتدار خلال العام، ونجح في الحفاظ على معدلات جيدة لرأس المال والسيولة التي تمتعت بوضع قوي ساهم في دعم نمو البنك عبر إصدار ناجح لصكوك إضافية من الفئة الأولى هذا العام.

وتمكن القطاع أيضاً من تخفيف المخاطر التي تواجه استثمارات البنك من خلال التنفيذ الفعال لسياسات التحوط، واستباق زيادة أسعار الفائدة برفع مستويات النقد، وهي استراتيجية عملت على حماية حصة كبيرة من قيمة محفظتنا. كما أدى التخارج من عددٍ من الاستثمارات في توقيت مناسب إلى تحقيق مكاسب رأسمالية جيدة والحفاظ على رأس المال.

شهد عام 2022م أيضاً باكورة ثمار تنفيذ المرحلة الثانية من استراتيجيتنا الخمسية للمبيعات، والتي تُوجت بنجاحاتٍ ملموسة على مدار الـ12 شهراً المنصرمة. وكانت السرعة والمرونة التي ميزت جهود تنقيح استراتيجياتنا الاستثمارية والإدارة الفعالة للسيولة لدينا قد دعمت بشكلٍ كبير نمو الإيرادات على مستوى كافة قطاعات البنك رغم تقلبات أسعار الفائدة خلال العام.

قمنا أيضاً بوضع اللمسات النهائية على مشروع التحول الشامل من معدلات الفائدة بين البنوك لضمان انتقال سلس إلى المعدلات المرجعية الجديدة وامتثال البنك للوائح الدولية ذات الصلة.

صفقات غير مسبوقة

انتهينا من طرح إصدار صكوك الاستدامة الإضافية من الفئة الأولى بنجاح كبير بقيمة 750 مليون دولار أمريكي، لتكون بذلك الأولى من نوعها في العالم. ويعد الفارق الائتماني المحقق في السعر هو الأدنى على الإطلاق مقارنة بإصدارات صكوك الفئة الأولى في البنوك الخليجية الأخرى.

علاوة على ذلك، أصدرنا صكوكاً من الفئة الأولى بقيمة 3.75 مليار ريال سعودي بعائد يبلغ 5.25٪، وهو كذلك أدنى فارق ائتماني يحققه بنك محلي بالنسبة لصكوك الفئة الأولى.

ابتكار القيمة

ساهم قطاع الخزانة والاستثمار بقيمة 2.94 مليار ريال سعودي من إجمالي دخل عمليات البنك، فيما ارتفعت حصة القطاع من دخل العمولات للبنك إلى 862 ريال سعودي مقارنة بـ 606 مليون ريال سعودي في عام 2021م بزيادة قدرها 42.3٪.

كما زادت عائداتنا من معاملات صرف العملات الأجنبية إلى 665 مليون ريال سعودي، بنموٍ قدره 68.7٪ مقارنةً بـ 394 مليون ريال سعودي في عام 2021م.

وفي حين أثر رفع مستويات النقد تحسباً لزيادة أسعار الفائدة على الدخل لهذا العام، فقد ساعد هذا القرار في حماية قيمة الأصول الاستثمارية للبنك على مستوى أوسع. وقد أدرنا الميزانية العمومية بطريقة فعالة على مدار العام، كما حافظنا على تنويع قاعدتنا التمويلية وضمان بقاء جميع نسب السيولة ضمن النطاق الملائم حسب سياسات البنك الحفيصة المتبعة.

إنجازات وجوائز مرموقة

جائزة السندات والقروض والصكوك في الشرق الأوسط لصفقات المنشآت المالية، من قبل مجموعة جي اف سي للإعلام.

جائزة فريق السنة للخزينة والموارد المالية في قطاع البنوك لسنة 2021 و 2022 من قبل مجموعة جي اف سي للإعلام.

جائزة صفقة السنة لرأس المال التنظيمي لسنة 2022، المقدمة من شركة التمويل الإسلامي الإخبارية.

دعم رؤية السعودية 2030

ساهم قطاع الخزانة والاستثمار بقوة في تمويل العديد من المشاريع الداعمة لرؤية السعودية 2030، وانخرط القطاع بشكلٍ فعال في الأسواق الأولية والثانوية للصكوك والسندات الحكومية المقوّمة بالريال السعودي والدولار الأمريكي لدعم "المركز الوطني لإدارة الدَّين" والاقتصاد الوطني بشكلٍ عام. كما شاركنا في إصدار سندات لصالح الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، والتي تدعم سوق الإسكان في المملكة. وساهمنا كذلك في توفير أدوات تحوُّط للقروض المرتبطة بمشروعات الطاقة المنضوية تحت مظلة رؤية السعودية 2030.

تضم قائمة أبرز إنجازاتنا هذا العام أيضاً إصدار سندات استدامة بقيمة 750 مليون دولار أمريكي، في إطار جهودنا لمواكبة مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء ورؤية 2030 في الوصول إلى الحياد المناخي الكامل بحلول العام 2060م. ويشمل إطار التمويل المستدام الذي أصدره البنك مجموعة واسعة ومتنوعة من الأنشطة المستدامة ليصبح بنك الرياض رائداً إقليمياً في الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030 وبرنامج التمويل المستدام في بنك الرياض، وعلى وجه الخصوص مبادرة بنك الرياض للمسؤولية الاجتماعية (بكرة).

واستراتيجياً، كان هذا الإصدار من سندات الاستدامة بمثابة تحول رئيسي نحو صيغة جديدة من صيغ التمويل المستدام، فضلاً عن كونه فرصة لتنويع الحضور الجغرافي للبنك وتعزيز رصيده الائتماني في الخارج.

تطوير الأنظمة والعمليات

أنجز قطاع الخزانة والاستثمار كثيراً من الأشواط المهمة، واستوفى أبرز مؤشرات الأداء الرئيسية في إطار مساعيه لتحقيق أهداف البنك لعام 2025م، وتنفيذ استراتيجيته التي تدعو إلى خلق قيمة عبر الابتكار، وتوفير التمكين عبر نماذج تشغيلية متطورة، وتعزيز الكفاءة من خلال الرقمنة.

حيث شرعنا بنجاح في ترقية شاملة لمنصة نظام الخزانة، وإدخال تحسينات عدة عليها من شأنها رفع مستوى كفاءة خدمات العملاء، بالإضافة إلى تحقيق تكامل أكثر سلاسة ورقابة أكثر صرامة للعمليات.

وشكل اعتمادنا المبكر للاتصالات الرقمية مع عملائنا من الشركات ميزة واضحة للبنك، سمحت لنا بزيادة حجم معاملات صرف العملات الأجنبية وتوسيع حصتنا السوقية. كما انتهينا بنجاح من تنفيذ المرحلة الأولى من منصتنا الرقمية للصرف الأجنبي (RBFX)، والتي تمكن عملاء مصرفية الشركات من تغطية متطلباتهم من العملات الأجنبية بأسعار فورية وتنافسية للغاية. ونعمل حالياً على توسيع نطاق المنصة وإتاحة خدماتها لقطاعاتنا الأخرى.

علاقات وطيدة ومتنامية

عمل قطاع الخزانة والاستثمار بشكل وثيق مع شركائنا العالميين لتزويد عملائنا بحزمة من الحلول المالية الأكثر ابتكاراً، والمصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم في ظل التقلبات الحادة التي يشهدها السوق، والارتفاع المطرد لأسعار الفائدة. وشمل ذلك بعض حلول التحوط التي تُقدّم للمرة الأولى على السلع الاستهلاكية، جنباً إلى جنب مع توسيع عروض تأجير السلع لتشمل المزيد من الأصول الأساسية.

أبرمنا أيضاً عدداً من الاتفاقيات المهمة والجديدة لتوسيع شبكة علاقاتنا مع البنوك المحلية والدولية، وتعزيز مستوى وصولنا إلى الأسواق، وضمان حصولنا على تسعير أفضل للمنتجات، وكثير من تلك الاتفاقيات قد وصلت في الوقت الراهن إلى مراحل متقدمة من التنفيذ.

حرص القطاع أيضاً على توسيع حضوره الجغرافي وتغطية احتياجات التحوط لعملاء البنك في الخارج في إطار تعاون مثمر مع فرع بنك الرياض في لندن.

توقعات إيجابية لعام 2023م

رغم ما حفل به عام 2022م من تحديات على خلفية الضغوط التضخمية العالمية ورفع أسعار الفائدة والضبابية الجيوسياسية، فإننا نتوقع أن يشهد عام 2023م عودة الاستقرار إلى الأسواق. حيث يخطط القطاع لضم استثمارات جديدة بشكل تدريجي ومدروس يضمن تعزيز عوائد محفظتنا وإدارة المخاطر المرتبطة بها بكفاءة وفاعلية.

ونعتزم أيضاً مواصلة تنفيذ المرحلة الثالثة من استراتيجيتنا الخمسية للمبيعات، والتي تركز بشكل أساسي على مصرفية الأفراد والخدمات، وهو ما يعني زيادة دخلنا من الأتعاب بحلول عام 2025م. وسنعمل على توسيع قاعدة عملائنا باستقطاب عملاء جدد من خلال خدمات صرف العملات الأجنبية وحلول التحوط والخدمات المبتكرة.

كما يجري العمل على مشروع لتوحيد نظام الخزانة بغرض رفع كفاءة عملياته وتطوير الإجراءات والضوابط الرقابية ذات الصلة، فضلاً عن توفير إمكانات محسنة للتعامل مع مختلف المنتجات التي نوفرها.